الأنباء
الجمعة 17 يونيو 2011

فوق الحزام

prada_kuwait@hotmail.com
فهد منصور الحجي

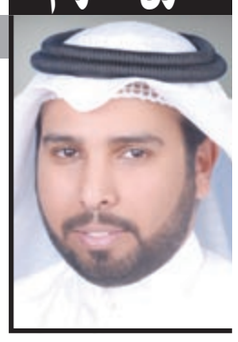

أبشر بالفزعة.. يا حامي الدستور

لبيك يا قائد الوطن وراعي الشعب وحامي الدستور.
لبيك أيها الوالد الحكيم الحنون، صاحب القلب الكبير، والرؤية الصائبة، والفكر السديد.
لبيك يا أميرنا المفدى، سنكون كما تريد، فنحن أهل الفزعة والولاء والوفاء، ونحن من يحمل الحب والولاء والاخلاص لسموك، فقد عاهدناك أن نكون الجنود الشرفاء البواسل تحت رايتك، نمضي الى حيث تريد، لا نعصي لك أمرا، ولا نخالف لك رغبة، وسنلبي دعوتك الى الفزعة لبناء الوحدة الوطنية، وحماية الكويت الغالية، وقطع الطريق على كل من يريد بهذا البلد سوءا.
وتنفيذا لتوجيهات سموك سنحاول تحويل الولاء للوطن من شعار نتغنى به الى ممارسات جادة لواجبات المواطنة، لمواجهة التحديات بإصرار أكيد وعزم لا يلين، نعلي صوت الحق ونحترم النظام والقانون، ونعتز بالحرية ضميرا في ذواتنا، ونترفع عن التعصب والتناحر، ونرفض الفتنة والفرقة، وسنعمل كما أردت متعاضدين قلبا واحدا ويدا واحدة، لتكون مصلحة الكويت دائما وأبدا هي العليا وسابقة لكل اعتبار.
لبيك يا أميرنا وقائد مسيرتنا وراعي نهضتنا، سنكون يدا واحدة لبناء سور الوحدة الوطنية الذي يحفظ أمنها ويصون ثوابتها، ولن ننساق وراء دعوات الذين يريدون اثارة الفوضى والمشكلات في البلد، والذين يسعون الى التأزيم وافتعال الصراعات، والتشكيك بالولاء والانتماء وإذكاء الشعور بالفرقة والتناحر بين أبناء الوطن الواحد، فالمشكلات كما قلت يا صاحب السمو لا تحل بالتحدي والتشكيك والفوضى والشحن والاثارة.
فهؤلاء يا صاحب السمو ـ كما وصفتهم ـ تجاوزت ممارساتهم الحدود والضوابط، وانزلق البعض الى محاولات تكريس ثقافة غريبة على مجتمعنا، قوامها الخروج عن القيم الكويتية الفاضلة، وانحدار لغة الحوار والتخاطب، وانتهاك الدستور والقانون وتجاوز ضوابط الحرية وحدودها، لتغتال حرية الآخرين والمساس بكراماتهم، والإساءة الى دول شقيقة وصديقة.
حقا يا صاحب السمو، لقد بلغ السيل الزبى، وأصبح الجميع رهين مشاعر القلق والإحباط، ولهذا فإن الجميع يتحمل مسؤولية الحفاظ على أمن البلد وسلامته.. واستقراره، وتفويت الفرصة على كل من يريد بنا شرا وسوءا.
لقد خذلنا هؤلاء النواب يا صاحب السمو الذين قلت عنهم إن ممارساتهم تجاوزت مقتضيات المصلحة الوطنية واتسمت بالشخصانية والتعسف وتصفية الحسابات، ونحن على ثقة يا أميرنا المفدى بأن الشعب الكويتي سيكون له موقف حازم وحاسم من هؤلاء الذين لا يريدون الخير للكويت وأهلها.
أبشر يا صاحب السمو، فإن أبناء الكويت سيلبون دعوة سموك الى الفزعة الوطنية، لحماية الكويت تحت لوائك ونحن واثقون بأنك ستقود السفينة الى بر الأمن والسلامة والخير والأمان.

الحرف 29

Waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

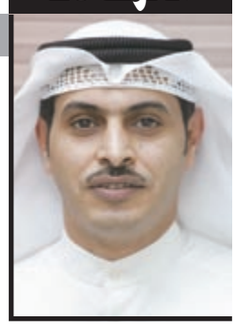

المؤذنون في مالطا و«التعليم العالي»

لا أعرف ما هي المعايير التي على أساسها قامت وزارة التربية بوضع مالطا على خارطة الابتعاث للدراسة، لا أريد أن أعرف صاحب الفكرة ولا يهم الهدف من ورائها ولا ما الأسباب السياسية التي جعلت حكومتنا توفد أبناءنا الطلبة إلى بلد بالكاد وجدته على الخارطة رغم أنني شخص متمكن إلى حد ما في الجغرافيا، ولا أعرف عن مالطا سوى المثل القائل: «يؤذن في مالطا» عدا ذلك لا أعرف شيئا عن بلد ربما يكون من أجمل بلدان الأرض.
وبالأمس وصلتني رسالة من بعض من أبنائنا المبتعثين لدراسة الهندسة في مالطا وشكواهم مرسلة إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي أحمد المليفي والذي أتمنى منه أن يتحقق من شكواهم خاصة أن التعليم العالي تتبع سياسة الطناش بحذافيرها وبجميع موادها، رغم أن سفيرنا فيصل المسيليم والذي لم يمض على تسلمه مهام عمله 3 اشهر قام بالتفاعل مع قضيتهم وأرسل أكثر من كتاب لحل مشكلة الطلبة هناك ولكن «دولة التعليم العالي» لم ترد ولا أظنها سترد، وأعتقد أن من يحاول أن يخاطب مسؤولي أو بالأصح «مسؤولات» التعليم العالي تماما كمن يحاول أن يؤذن في مالطا.
وهذا نص الرسالة التي وردتني من طلبتنا في مالطا أنشرها كما هي:
معالي وزير التربية والتعليم العالي
أحمد المليفي الموقر
بما أن اغترابنا عن وطننا الحبيب الكويت كان لطلب العلم وتحصيله ثم المشاركة في بناء هذا الوطن الغالي
لكن تغيرت بعض الظروف التي كانت خارجة عن إرادتنا ورغبتنا، منعنا من تحقيق هذه الرغبة، حيث تم ابتعاثنا لجمهورية مالطا لدراسة الهندسة على اساس سنة تمهيدي وأربع سنوات دراسة فعلية ولكن فوجئنا بأن مدة الدراسة تغيرت من خمس سنوات الى سبع سنوات، حيث اننا لم نبلغ من البداية بهذا الأمر لا من التعليم العالي ولا من الملحق الثقافي ولا من الجامعة، مما يؤدي الى تخرجنا لمدة تزيد على سنتين مما قد يؤثر على ظروف الطلبة النفسية والاجتماعية، ثانيا تم تغيير نظام الدراسة وبالتالي تم تغيير التخصص وهي كالتالي:

1. دراسة سنة تمهيدية عامة.
2. دراسة سنة تمهيدية تعادل الدبلوم (دبلوم في التصميم).
3. دراسة ثلاث سنوات والحصول على البكالوريوس ولكن ليست هندسة وإنما (Science in built environment).
4. دراسة سنتين اضافيتين للحصول على الماجستير في الهندسة المعمارية أو المدنية

واننا مبتعثون لكي نحصل على الهندسة المعمارية والمدنية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الابتعاث للحصول على الماجيستير له أسس وقوانين تختلف اختلافا كليا عن البكالوريوس، يجب عليك الحصول على معدل 3,50 للحصول على بعثة من اجل الماجستير.
لذا، نرجو من سعادتكم النظر بعين العطف والاهتمام بأحوال أبنائك طلبة جمهورية مالطا، املين مساعدتكم في تحسين أوضاع الطلبة وحل مشاكلهم التي ترتبت من هذا التقصير الواقع عليهم، لذا نقدم هذه المقترحات أو الحلول الممكنة لحل هذه المشكلة:

1. محاولة التفاهم مع الجامعة لحل هذه المشكله بأن يلغى هذا القرار أو يطبق ابتداء من السنة القادمة على الطلبة المبتعثين الجدد.
2. في حال عدم الوصول الى حل مع الجامعة، يتم ايجاد فرص دراسية اخرى في اي دولة مجاورة معترف بها من قبل وزاة التعليم العالي أو الدراسة في الكويت، مع النظر في معادلة المواد التي تجاوزها الطالب.

● (مجموعة من ابنائكم الدارسين في مالطا)

نوافذ

nasser@behbehani.info
د.ناصر بهبهاني

قد ينجح هذا الحل!

ينظر بعضنا الى العمل التطوعي على انه نوع من الترف الاجتماعي.. بينما يدرك بعضنا الآخر أهمية ارساء ثقافة هذا الاسلوب من العمل لاجل الارتقاء بالاداء الحضاري للمجتمع.
وتصنف الدراسات العمل التطوعي الى نوعين، الاول هو: عمل تطوعي طارئ وهو الذي ينشأ بشكل مفاجئ، كأن يقع حادث ما فيقوم أشخاص بالتطوع لعمل شيء ايجابي تجاهه، وهناك بالمقابل العمل التطوعي المنظم والذي يقوم على تأسيس مجموعة من الأفراد لجمعية أو رابطة يقومون من خلالها بعمل تطوعي مستمر لصالح المجتمع.
في الكويت لدينا مبادرات في العمل التطوعي منذ القدم، وقد تشكلت لاجل ذلك مؤسسات بعضها بيئي والآخر ثقافي واجتماعي وانساني، أما الجديد على العمل التطوعي في الكويت، فهو الجانب الخاص في العمل السياسي، ولو استرجعنا قليلا من ذاكرتنا، لوجدنا أن هناك مجموعات شبابية تطوعية، تظهر في الفترات الانتخابية لمجلس الامة، وتقوم بعملية متابعة لاداء المرشحين والحصول منهم على وعود اصلاحية في حال وصلوا الى سدة البرلمان، وبقدر ما كانت هذه الخطوة ايجابية، بقدر ما كانت وقتية ـ على ما يبدو ـ لاننا لم نر أثرا لهذه المجموعات التطوعية بعد نجاح النواب ودخولهم مجلس الامة وانعقاد الدورة تلو الاخرى، ولكن مع ذلك لا ننكر نجاح هذا النوع من العمل التطوعي، وهو السبب الذي يجعلنا نحرص على وجودها.
واليوم ثمة مستجدات كثيرة على الساحة المحلية، وهناك زخم سياسي كبير وأحداث لا حصر لها، وفي ظل فشل الكثير من الحلول الرسمية يمكن للحلول الشعبية أن تنجح، فلماذا لا تتشكل مجموعات تطوعية من مختلف الاتجاهات لتقوم بعمل تصالحي بين المجلس والحكومة، او حتى بين اعضاء السلطة التشريعية أنفسهم من المتخاصمين، وأن توجه هذه المجموعات عبارة واحدة هي: «ليس لاجل هذا انتخبناكم».

جوهر الحديث

alnomas_q8@hotmail.com
مفرح النومس العنزي

ضحايا السحر في الكويت

قبل بضعة أيام قام شابان كويتيان بقتل زوجة أبيهما السورية لأنها قامت بسحر أبيهما فأبعدته عن زوجته الأولى بحسب اعترافات الجناة.
وقبل حوالي شهر قام رجل في الأربعينيات من عمره بإشغال رجال الأمن أمام أحد المستشفيات حيث ادعى أن زوجته قامت بسحره وأنه المهدي المنتظر وأن قانون الأحوال الشخصية كله لصالح المرأة، وبعد عدة ساعات أطلق النار على نفسه من بندقية شوزن فمات منتحرا بعد هذه الرسائل التي صرح بها للجميع.
وأيضا قبل بضع سنين قام شخص مسحور في منطقة الصليبية بقتل أبنائه وادعى ما ادعى من أوهام كل هذا حدث في الكويت وما خفي كان أعظم.
السحر سلاح سري بيد ضعاف النفوس، ولاتزال العقوبات في القانون الكويتي في هذا المجال ضعيفة، بل انها تكاد تكون فترة نقاهة للساحر والتي ما إن يقضيها في السجن إلا ويبدأ عمله من جديد.
ولو قارنا عقوبة السحر بين القانون الكويتي والقانون السعودي لوجدنا أن الفرق واضح في الردع والعبرة لمن يريد أن يعتبر، إذ إن القتل هو العقوبة الحتمية للساحر، فمن باب عقائدي السحر ينتهي أو يبطل بموت الساحر، وكم من أعمال سحر قام بها السحرة ونسوها، ونسوا ضحاياها، فمن السحرة من هدم بيوتا عامرة ومنهم من انتهك الأعراض، ومنهم صنع العلة من دون دلائل عليها في عالم الطب.
لقد أصبح السحر ظاهرة تشكل مصدر خطر كبير على كل من يتعامل معه وتجد البعض يريد ان يرضيه خوفا منه.. ومن المفارقات أنه عندما يذهب المدعي إلى المخفر ويقول إن فلانا أو فلانة سحرني تجد المحقق يطلب منه الدليل، ولا شك أن المدعي من الصعب أن يمتلك أو يعرف الدليل أو مكانه.
وبينما تقوم السلطات الأمنية بإغلاق مكاتب الرقية الشرعية لأن وضعها أصبح فوضويا وتشوبه بعض الشبهات الى حد ما ولا يوجد قانون ينظمها، يشحذ الساحر همته ويزدهر سوقه، مع العلم بأن المسألة ليست بهذه البساطة كي يتم تجاهلها من قبل ولاة الأمر فالسحر وأضراره مذكور في القرآن الكريم وعقوبته الشرعية موجودة وأيضا علاجه موجود وهو القصاص بالسيف فهل هناك من يتبنى مشروع مكافحة السحر قبل وقوع المزيد من الضحايا بسببه؟
أخيرا.. يقول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) «والله لو عثرت بغلة في العراق لخشيت أن يسألني الله عنها يوم القيامة»، وفي الكويت أوادم لا يتعثرون بل يقتلون أمام الملأ بسبب آفة السحر.

إشراقة متجددة

salanzi@gmail.com
سلطان شفاقة العنزي

استجواب إيران وضعف الديوان

كتبت مقالين عن أهمية التطرق للتدخل الإيراني في الكويت والمنطقة بعيدا عن الطائفية، وضربت مثالا للاحتلال الصدامي للكويت وهو الجار السني، فالموضوع ليس تخوفا من النفوذ الشيعي، بل تخوف من أي تدخل خارجي سواء أتى من إيران أو من غيرها من الدول. ورغم أنني أدرك أن الاستجواب الأخير هو ربما أكثر استجواب استحق أن يكون سريا كونه تطرق لسياسات الدولة الخارجية، إلا أنني بالفعل وددت سماع أجوبة سمو الرئيس وأدلته ومقارنتها بأدلة المستجوبين. فمن سلبيات الاستجواب السري أننا نسمع تصاريح متناقضة وكأن أصحابها حضروا استجوابين مختلفين، فالنائب الحكومي يخرج ويقول إن سمو الرئيس فند الاستجواب مستدلا بأدلة دامغة وأسلوب مقنع ولم يقدم المستجوبون شيئا.. بينما يخرج النائب المعارض للحكومة ويقول إن سموه لم يقدم أي دليل وان المستجوبين كانت لديهم أدلة مقنعة وبراهين واضحة..فمن نصدق نحن الجمهور المطرود من القاعة؟ أتى وذهب الاستجواب ولا أظن أن سياسة الدولة ستتغير سلبيا أو إيجابيا مع إيران أو غيرها من الدول، فالاستجواب في الكويت مثل المواد الاختيارية في المرحلة الجامعية: لا يهم أن تفهم المادة، المهم أن تتجاوزها.

□ □ □

ساءني بشدة تصريح أحد النواب عن رسالة ديوان المحاسبة للمجلس بعدم قدرة الديوان على تقديم تقرير رقابي عن جهة حكومية لأن هذه الجهة رفضت تزويد الديوان بالتقارير والبيانات المطلوبة لعمل تحقيق وكتابة تقرير حول قضية معينة. وهذه ليست المرة الأولى، فالديوان أرسل رسائل أخرى للمجلس يعتذر عن إفادة المجلس بتقرير عن بعض الهيئات والمؤسسات للسبب نفسه. أهكذا ضعفت الأجهزة الرقابية في الدولة؟ كيف للديوان أن «يحقق رقابة فعالة على الأموال العامة» وهو الهدف الأساسي من إنشائه والجهات الحكومية لا تعيره اهتماما؟ كيف للنائب أن يقوم بدوره دون الاعتماد على إفادات وتقارير الديوان؟ ولكن لعل السؤال الأهم: لماذا يرفض مسؤول في جهة حكومية تزويد الديوان بالبيانات المطلوبة حول مشروع ما؟ أهناك ما يود هذا المسؤول إخفاءه؟ والله ولي التوفيق.